الأمم المتحدة

A/64/687

الجمعية العامة

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية، وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

لمن دواعي سروري البالغ أن أحيطكم علما بأن الحكومة الملكية التايلندية قررت الترشّح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠ في نيويورك.

وفي هذا الصدد، تتشرف الحكومة الملكية التايلندية بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات التي قطعتها تايلند على نفسها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) نوراتشيت **سينهاسيني**
السفير والممثل الدائم

180310 180310 10-25563 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

التزامات تايلند وتعهداتها، ومساهماتها الطوعية في سبيل تعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها: الانتخابات لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

١ - تسعى تايلند لأن تكون عضوا للمرة الأولى في مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتود الحكومة الملكية التايلندية، في هذه المناسبة، تقديم معلومات عن تعهدات تايلند والتزاماتها ومساهماتها في سبيل إعمال حقوق الإنسان، على النحو التالي:

ألف - الالتزامات والتعهدات التي قطعتها تايلند على نفسها

٢ - تلتزم تايلند، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بتعزيز قضية حقوق الإنسان على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي.

٣ - فعلى الصعيد الوطني، ستلتزم تايلند بما يلي:

- تقوية الجهود المبذولة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بجملة طرق منها دعم عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند، التي تلتزم التزاما كاملا بممارسة الصلاحيات المُناطة بها بموجب الدستور لتعزيز قضية حقوق الإنسان في البلد، مع الاحتفاظ تماما بمركزها المستقل.

- تعزيز تنفيذ جميع التشريعات والسياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان ودفع عجلة عملية مراجعة وتعديل القوانين المختلفة التي تحتوي على عناصر تمييز، ولا سيما التشريعات المتعلقة بحقوق الفئات الضعيفة، والقضاء على العنف ضد النساء والأطفال، وتحقيق المساواة لذوي الإعاقة من حيث وضعهم، والحقوق الأساسية للفئات المهمّشة.

- تعزيز إنفاذ القانون بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة من خلال تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين عن إنفاذ القانون، وأفراد الأمن.

- تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أنواع التعليم وعلى جميع المستويات، سواء في المدارس أو في المؤسسات الأكاديمية العليا، وفقا للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطة عمله.

- تعزيز نظام العدالة وسيادة القانون لكفالة تحقيق العدالة وعدم التمييز ومنع الإفلات من العقاب.
- مواصلة تعزيز الحوار بين الأديان مع التأكيد على احترام التنوع، وتعزيز المصالحة والتعاون والوئام الاجتماعي.
- تقوية الجهود الرامية إلى تعزيز الحقوق الأساسية للفقراء وحمايتها، ولا سيما الحق في الصحة، وفي التعليم، وفي تكافؤ فرص اللجوء إلى القضاء، فضلا عن حقوقهم المجتمعية.
- تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وفعالية آلية الرصد وعمليات المتابعة الخاصة بها.
- مواصلة التعامل النشط والحوار مع المجتمع المدني، وتشجيع مشاركة الجمهور لتعزيز حقوق الإنسان وتهيئة بيئة ديمقراطية في البلد.
- دفع عجلة الجهود الرامية إلى سحب تحفظات البلد في ما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- بذل الجهود في إعداد دراسات جدوى وغيرها من الجهود الرامية إلى الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- بذل الجهود في إعداد دراسات جدوى وغيرها من الجهود الرامية إلى الانضمام إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولاسيما الاتفاقية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والاتفاقية رقم ٩٨ المتعلقة بحق التنظيم والمفاوضات الجماعية، والاتفاقية رقم ١١١ المتعلقة بالتمييز (في العمالة والمهن).
- التعاون، والعمل عن كثب، مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات وتكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عنها وكفالة أن تقدم في حينها التقارير الوطنية بموجب صكوك حقوق الإنسان التي تكون تايلند طرفا فيها.

٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، ستلتزم تايلند بما يلي:

- تعزيز مساهمتها الفعالة في تطوير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل من أجل تعزيز حقوق الإنسان للشعوب في منطقة الرابطة وحمايتها بشكل فعّال.

- تشجيع الحوار والتعاون الإقليميَّين من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها من خلال مختلف المنتديات المعنية.
- التوعية بمبادئ الأمن البشري وأهميته.
- تعزيز تعاونها مع البلدان المجاورة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب البشر، ولا سيّما آثارهما على الفئات الضعيفة،؛ ومواصلة تقديم المساعدة التقنية في بناء قدرات الحكومات في المنطقة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحمايتها.

٥ - وعلى الصعيد الدولي، ستلتزم تايلند بما يلي:

- الحفاظ على قيام مشاركة فعالة وبناءة في عمل مجلس حقوق الأنسان ودعم اضطلاعه بولايته ومهامه، لا سيما من خلال آلياته المعنية بمساعدة الدول على تعزيز قضية حقوق الإنسان؛ ومعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بطريقة غير انتقائية؛ وتوعية الجمهور بشأن حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
- مواصلة الحوار البناء بشأن قضايا حقوق الإنسان مع جميع البلدان في منتديات الأمم المتحدة المختلفة بروح من التعاون والاحترام المتبادل.
- دعم الاستعراض الدوري الشامل لجعله آلية فعالة قادرة على تحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع.
- التعامل بصورة بناءة مع مجلس حقوق الإنسان والعمل معه عن كثب فيما يتعلق بإجراءاته الخاصة.
- الاستمرار في التعاون مع جميع البلدان لتعزيز وحماية حقوق المرأة والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، امتثالا للصكوك الدولية ذات الصلة.
- مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين والتعاون مع جميع الجهات المعنية لمكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، بما فيها الاتجار بالبشر والتمييز الجنسي والتمييز ضد السجينات.
- تعزيز ودعم الحوار الدولي بشأن الديمقراطية والأمن البشري، والحوار بين الأديان والثقافات من أجل زيادة التفاهم والتسامح والمصالحة بين الأديان والثقافات والتقاليد؛ ومواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية استنادا إلى الدور الذي

تؤديه تايلند في مختلف الأطر الثنائية ودون الإقليمية وأطر التعاون الإقليمي بهدف تعزيز إعمال الحق في التنمية خارج حدود تايلند.

باء – مساهمات تايلند في مجال حقوق الإنسان

١ – التحرر والحرية: القيم الأساسية المكرسة في الدستور

٦ – تايلند بلد ذو تاريخ غني بوصفه أرضا للحرية، وقد قامت دائما على قيم التنوع. وكانت تايلند بين الدول الثماني والأربعين الأولى التي أيدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وتحترم الحكومة الملكية التايلندية تحرر شعبها وحريته وتسعى جاهدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتجلى ذلك في دستور عام ٢٠٠٧، الذي يتضمن مبادئ الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧ – ويكرس الدستور الكرامة الإنسانية، وحقوق الناس وحرياتهم. ويضمن تساويهم أمام القانون، والمساواة بينهم في التمتع بحماية القانون. وهو ينص، خاصة، على أن ”لا يسمح بممارسة أي تمييز مجحف ضد شخص على أسس الاختلاف في المنشأ أو الأصل العرقي، أو اللغة، أو نوع الجنس، أو العمر، أو الإعاقة، أو الحالة البدنية أو الصحية، أو الحالة الشخصية، أو المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية، أو العقيدة الدينية، أو التعليم، أو الرأي السياسي المكفول دستوريا“. كما أنه يضمن ممارسة الدولة لسلطتها بما يحفظ كرامة الإنسان وحقوق السكان وحرياتهم. ويمكن الاحتجاج مباشرة بالأحكام المتعلقة بالحقوق والحريات الواردة في الدستور لتقديم دعوى قضائية في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

٢ – حقوق الإنسان: جدول الأعمال الوطني للحكومة الملكية التايلندية

٨ – أعلنت الحكومة الملكية التايلندية أن حقوق الإنسان هي من الأولويات الأولى في جدول أعمالها الوطني وأنها ستبذل ما في وسعها من دون كلل أو ملل للالتزام بها من أجل ضمان أن تُمنح العدالة وعدم التمييز والمعاملة العادلة لجميع فئات الشعب في ظل سيادة القانون. وقد أوجدت هذه السياسة، التي تنتهجها الحكومة الملكية التايلندية، بيئة مواتية لتعزيز حقوق الإنسان في البلد وحمايتها. وتوفّر توجيهات واضحة لجميع المسؤولين المعنيين من أجل القيام بواجباتهم لتعزيز حقوق السكان وحمايتها.

٩ – وقد قامت تايلند، لدى انتهاجها سياسة حقوق الإنسان، بتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، تعزيزا فعليا، وخاصة خلال الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق

الإنسان، والسنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان. فكان أحد المشاريع البارزة ''قافلة تايلند لحقوق الإنسان''، وهي مبادرة أُعدت بصورة مشتركة بين تايلند، وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز المعرفة بحقوق الإنسان، ونشر هذه المعرفة بين عامة الناس، ولا سيّما الأطفال في المدارس، في جميع أنحاء البلد.

١٠ - وتم الترويج أيضا لتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. ونُظم العديد من الأنشطة التدريبية في مجال حقوق الإنسان، لصالح القوات المسلحة وكلية الشرطة، تركز على كيفية تنفيذ الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان تنفيذا أكثر فعالية في سياق العمليات الأمنية. وقام الجيش الملكي التايلندي، في عام ٢٠٠٩، لأول مرة، بإعداد دليل لحقوق الإنسان وبطاقات للجنود عن حقوق الإنسان لتوزيعها على أفراد القوات المسلحة.

٣ - الديمقراطية: إقامة نظام سياسي واجتماعي من أجل إعمال حقوق الإنسان

١١ - تلتزم الحكومة الملكية التايلندية التزاما قويا بالقيم الديمقراطية لاعتقادها الراسخ بأن وجود نظام ديمقراطي يمكن أن يمثل أفضل ضمان لحقوق الناس وحرياتهم. وتقوم الحكومة بتهيئة بيئة ديمقراطية تستند إلى مبادئ سيادة القانون والشفافية والمساءلة والحكومة الرشيدة والمشاركة العامة، وإلى إنفاذ القوانين على أساس المساواة والعدل والبر والقواعد المقبولة عالميا. وتأتي المساواة في المعاملة والتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة أيضا على رأس جدول الأعمال الوطني. وتبقى الخلافات السياسية عادية ومقبولة ما دامت في إطار سيادة القانون. وهذا التطور الديمقراطي يدخل الثقة إلى قلب أبناء الشعب التايلندي، في أن بإمكانهم التمتع تمتعا كاملا بحقوقهم وحرياتهم في المجتمع، من دون أي تمييز.

١٢ - وعلى الصعيد الدولي، تايلند هي من الأعضاء المؤسسين للشراكة من أجل الديمقراطية في آسيا والمحيط الهادئ، وهي تواصل المشاركة في مجتمع الديمقراطيات مؤكدة على أن الديمقراطية لا تتعلق بالانتخابات فحسب، ولكنها تتعلق أيضا بالمشاركة الحقيقية للشعب. فنحن نركز على التثقيف وعلى تنمية ثقافة الديمقراطية لضمان أن يمضي الشعب، بنفسه، قدما في مسيرة التطور الديمقراطي.

٤ - الآليات الوطنية: سبل حماية حقوق الإنسان، والتصدي لما يرتكب من انتهاكات بها

١٣ - أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في تايلند بموجب دستور عام ١٩٩٧ بوصفها آلية مستقلة تعمل على رصد حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة استباقية، وتتألف من ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع العام. ويتمثل واجب اللجنة الرئيسي في دراسة حالات القيام

بأفعال أو الامتناع عن أفعال، سواء في القطاع العام أو الخاص، تنتهك حقوق الإنسان أو لا تمتثل للالتزامات المقطوعة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون تايلند طرفا فيها، وإبلاغ الحكومة عنها، وتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان ونشر المعرفة في هذا المجال.

١٤ - وبغية تعزيز عمل اللجنة، منح دستور عام ٢٠٠٧ اللجنة ولايات إضافية لحماية حقوق الإنسان تتمثل فيما يلي: الصلاحيات الممنوحة لها لإحالة القضايا إلى المحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية عندما يثبت أن أحكام أي قانون أو قاعدة أو أمر أو إجراء إداري مجحفة بحقوق الإنسان، والقدرة على رفع قضايا أمام محكمة العدل نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

١٥ - ولكفالة الجدية في متابعة تقارير اللجنة وتوصياتها بشأن حالات انتهاك حقوق الإنسان، عيّن رئيس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠٠٩، لجنة برئاسة الوزير الملحق بمكتب رئيس الوزراء، لمتابعة الحالات المبلغ عنها ولضمان تقديم المساعدة إلى الضحايا. وتناط، أيضا، باللجنة مهمة متابعة تنفيذ الوكالات المعنية لتوصيات اللجنة.

١٦ - ويجري إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بسياسات حقوق الإنسان وخطة العمل لرصد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، ومتابعتها، من أجل كفالة اتخاذ كل وكالة من الوكالات المعنية إجراءات هادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للخطة.

١٧ - وتشمل الآليات البرلمانية لحقوق الإنسان اللجنة البرلمانية المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان، التي تجري تحقيقات ودراسات وتعقد جلسات استماع بشأن قضايا تتصل بانتهاك حقوق الإنسان، وحماية حقوق المجتمعات المحلية في نظام العدالة؛ واللجنة البرلمانية المعنية بالفئات الضعيفة التي تجري تحقيقات ودراسات من أجل تعزيز حقوق الأطفال والشباب والنساء والمسنين وذوي الإعاقة، ورفاه هؤلاء جميعا.

١٨ - وتعمل إدارة حماية الحقوق والحريات التابعة لوزارة العدل على حماية حقوق الشعب وحرياته، وتعزيز الوعي بشأن الحقوق الفردية، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان بتوفير الحماية، والمساعدة وسبل الانتصاف للشهود والضحايا والمتهمين في القضايا الجنائية. وتقدم الإدارة أيضا المشورة القانونية، وتسدي النُصح للناس، بشأن كيفية المطالبة بحقوقهم، وتتلقى الشكاوى، وتنسق المساعدة المقدمة إلى ضحايا انتهاك حقوق الإنسان.

١٩ - وأنشئ مكتب حماية حقوق الشعوب الدولية في عام ٢٠٠٦ وهو تابع لمكتب المدعي العام. ويقوم مقام عيادة للمساعدة القانونية من خلال تقديم خدمات قانونية تشمل

تقديم المشورة القانونية، ونشر المعرفة القانونية، وحماية الحقوق المدنية، وتسوية المنازعات للمواطنين التايلنديين والأجانب على حد سواء.

٢٠ - وأنشئت المحكمة الإدارية بموجب دستور عام ١٩٩٧، وهي تتمتع قانونا بسلطة الفصل في قضايا الخلاف الذي يقع بين أي الوكالات الحكومية والأفراد أو فيما بين الموظفين الحكوميين. وتساعد هذه الآلية القضائية على منع أن تؤدي ممارسة السلطة الإدارية إلى انتهاك حقوق الناس، وعلى حماية هذه الحقوق.

٢١ - وأنشئت المحكمة الدستورية بموجب دستور عام ١٩٩٧، ومُنحت ولاية إضافية بموجب دستور عام ٢٠٠٧ لاتخاذ قرارات، على أساس التماسات مقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو أفراد وقعوا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بشأن مسألة ما إذا كان أي قانون من القوانين السارية يحتوى على مواد ذات تأثيرات سلبية على حقوق الإنسان أو تتعارض أو تتنافى مع الدستور.

٢٢ - وأنشئ مكتب أمين المظالم بموجب دستور عام ١٩٩٧ بهدف حماية المصالح العامة من عسف وكالات حكومية لا تؤدي مهامها في إطار الامتثال للقانون، أو تتجاوز أنشطتها نطاق صلاحياتها وواجباتها حسبما ينص عليها القانون. ويقوم أمين المظالم بالتحقيق في الشكاوى ويجري تحريات بشأنها، من خلال تقصي الحقائق، وتنشر نتائج التحقيقات في الجريدة الرسمية ويُكشف عنها للجمهور. ويمكن لأمين المظالم أيضا، في بعض الحالات المحددة، رفع قضايا إلى المحكمة الدستورية أو المحكمة الإدارية.

٥ - تايلند: دولة طرف في معظم الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان

٢٣ - تايلند الآن طرف في سبعة من الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، هي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.
- اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦ - الخطط الوطنية: تعميم وإدماج حقوق الإنسان

٢٤ - حيث أن حقوق الإنسان في الواقع عالمية ومترابطة ومتشابكة، فإن تايلند تولي أهمية متساوية لجميع الحقوق، سواء كانت حقوقا مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ويشمل ذلك الأولوية التي توليها الحكومة لتعزيز الحق في التنمية، الذي يمكن من خلاله تمكين الناس وتزويدهم بما يلزم لتلبية احتياجاتهم الأساسية لعيش حياة كريمة. ونظرا إلى أن الحكومة الملكية التايلندية قد وضعت في اعتبارها أن حقوق الإنسان هي من المسائل المتداخلة التي تعد أساسا لتحقيق التقدم الاجتماعي ورفاه الشعب، ولذلك فقد عممت حقوق الإنسان في الخطط الوطنية المختلفة التي تجعل البشر محور التنمية. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية العاشرة (٢٠٠٧-٢٠١١): وفرت هذه الخطة سياسة توجيهية للتنمية المستدامة من خلال مراعاة التنمية البشرية وكرامة الإنسان وحقوق المجتمعات المحلية؛

(ب) سياسة الأمن الوطني (٢٠٠٧-٢٠١١): تولي هذه السياسة أهمية كبيرة لسيادة القانون وعدم التمييز وحقوق الإنسان والأساليب السلمية في تحقيق الأمن الوطني. كما أنها تعزز التضامن والتفاهم بين الناس ممن ينتمون إلى أديان وثقافات مختلفة؛

(ج) خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (٢٠٠٩-٢٠١٣): تمت صياغة خطة العمل من خلال مشاورات جرت على الصعيد الوطني بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، وهي تهدف إلى تعزيز كرامة الإنسان وتقوية شبكات حقوق الإنسان من خلال زيادة الوعي بحقوق الإنسان على جميع المستويات.

٧ - الأطر القانونية والسياساتية: الاهتمام الخاص بالفئات الضعيفة

٢٥ - تايلند ملتزمة بقوة بالوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية التي هي طرف فيها من خلال وضع مختلف الأطر القانونية والسياساتية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الفئات الضعيفة، على النحو المبين أدناه.

الأطفال

٢٦ - فيما يتعلق بالأطفال:

(أ) قانون تعديل القانون الجنائي (رقم ١٦) لعام ٢٠٠٣: ينص على أنه لا يجوز أن يحكم على الأطفال دون سن ١٨ سنة بالإعدام أو السجن مدى الحياة؛

(ب) قانون تعديل القانون الجنائي (رقم ٢١) لعام ٢٠٠٨: يرفع السن الذي لا يجوز دون أن يعاقب الطفل على جريمة من سن يقل عن ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات؛ كما لا يجوز أن يعاقب الأطفال الذين كان عمرهم ما فوق ١٠ سنين ولكنهم لم يكملوا ١٥ سنة من العمر على جريمة، ولكن يجوز للمحكمة توبيخهم؛ وبالنسبة للأطفال الذين ارتكبوا جريمة ممن أكملوا ١٥ سنة ولكن لم يبلغوا بعد ١٨ سنة من العمر، إذا أصدرت المحكمة حكما بإنزال عقوبة، يجب أن يخفض حجم العقوبة بمقدار النصف؛

(ج) قانون حماية الطفل لعام ٢٠٠٣: يهدف إلى توفير الحماية للأطفال من جميع أشكال الإساءة والاستغلال والعنف والإهمال الجسيم بالنص على نحو واضح على أن الدولة تحمي أي طفل دون سن ١٨ عاما؛

(د) قانون تعزيز تنمية الأطفال والشباب لعام ٢٠٠٧: يسهم مباشرة في تعزيز برامج وأنشطة الأطفال والشباب على جميع المستويات؛

(هـ) قانون حماية العمال لعام ١٩٩٨: يرفع الحد الأدنى للسن القانونية للعمل من ١٣ إلى ١٥ سنة من العمر لكفالة أن يبقى الأطفال في المدرسة لفترة أطول، ولمنع دخولهم المبكر إلى سوق العمل. ويعتبر توظيف أي طفل دون سن ١٥ عاما غير قانوني. كما يحظر القانون توظيف أي شخص دون سن الـ ١٦ عاما في صناعة صيد الأسماك، ويحمي حقوق الطفل وفقا لاتفاقيات منظمة العمل الدولية وصكوكها الستة المتعلقة بعمل الأطفال، التي تعد تايلند طرفا فيها.

٢٧ - والحكومة الملكية التايلندية ملتزمة أيضا التزاما تاما بكفالة حقوق الطفل ورفاهه بما يتماشى مع الرؤية الجماعية المتمثلة في ''عالم صالح للأطفال''. وأعلن ''البرنامج الوطني للأطفال والشباب'' في عام ٢٠٠٧ لتنفيذ هذه الرؤية النبيلة. وقد طبقت بالفعل تدابير مختلفة لتعزيز وحماية الأطفال وكفالة نمائهم في جميع أنحاء البلاد، بحيث يمكن أن ينشأوا في بيئة آمنة واعدة، ويصبحوا أفرادا منتجين في المجتمع.

المرأة

٢٨ - فيما يتعلق بالمرأة:

(أ) القانون المعدل للقانون المدني (رقم ١٦) لعام ٢٠٠٧: يمنح النساء حقوقا متساوية لرفع دعاوى الطلاق والمطالبة بالتعويض؛

(ب) قانون الاسم لعام ٢٥٤٨ من التقويم البوذي (تعديل عام ٢٠٠٥): يسمح للمرأة المتزوجة بأن تختار إما أن تتخذ اسم أسرة زوجها أو أن تحتفظ باسم أسرتها الأصلي؛

(ج) قانون لقب الأنثى لعام ٢٠٠٨: يسمح للمرأة المتزوجة أو المطلقة باختيار لقب الآنسة أو السيدة؛

(د) قانون مكافحة العنف العائلي لعام ٢٠٠٧: ينص على تعريف العنف العائلي، ويوفر التعويض وإعادة التأهيل للضحايا، ويتضمن أحكاما لحماية الضحايا من العنف العائلي؛

(هـ) قانون تعديل القانون الجنائي (رقم ١٩) لعام ٢٠٠٧: يوسع تعريف الاغتصاب ليشمل الأشخاص من الجنسين، وجميع أنواع الإيلاج الجنسي، ويجرم الاغتصاب الزوجي، ويفرض عقوبات أكثر صرامة على الجناة الذين يشاركون في جميع أشكال الاغتصاب والانتهاكات الجنسية؛

(و) قانون تعديل قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠٠٧: يوقف عقوبة السجن المفروضة على الجانية الحامل أو التي تربي طفلا يقل عمره عن ٣ سنوات، ويودع الجناة الحوامل أو اللاتي لهن أطفال دون سن ٣ سنوات من العمر في مكان آخر مناسب غير السجون خلال فترة الإيقاف؛

(ز) قانون حماية العمال لعام ٢٠٠٨: يضمن معايير متساوية لظروف العمل والفوائد والرعاية الاجتماعية والأجور والترقي الوظيفي للموظفات. كما ينص على حظر الاستغلال الجنسي في مكان العمل.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، فقد اقترحت وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري مشروع قانون المساواة بين الجنسين من أجل القضاء على أي تمييز على أساس التوجه الجنسي. ومشروع القانون قيد نظر مجلس الدولة حاليا.

٣٠ - وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أيضا موضع تركيز الخطة الوطنية لتنمية المرأة (٢٠٠٧-٢٠١١) التي تهدف إلى تعزيز فرص المرأة في المشاركة الكاملة في عملية

التنمية على جميع المستويات. وتسعى الخطة أيضا إلى تعزيز وحماية حقوق ورفاه المرأة بما يتمشى مع الالتزامات المعتمدة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - وأحد الأنشطة المهمة لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة هو مبادرة تحسين حياة السجينات، بتوجيه من صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكيتيابها ماهيدول. وتهدف المبادرة إلى تحسين معاملة السجينات لتفي بالمعايير الدولية من خلال اقتراح "**مشروع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للجانيات**". وتتوخى هذه المبادرة صياغة وتنقيح سياسات إدارة السجون والإصلاحيات في جميع أنحاء العالم لمعاملة السجينات على نحو يضمن احترام مراعاة الفوارق بين الجنسين والاحتياجات المحددة للنساء في السجون احتراما كاملا. ومن المأمول أن تتمكن السجينات، باعتماد مشروع قواعد الأمم المتحدة، من الاستفادة من هذه المبادرة، ليس فقط في تايلند ولكن أيضا في المرافق الإصلاحية في جميع أنحاء العالم.

الأشخاص ذوو الإعاقة

فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة:

(أ) قانون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٧: هو قانون شامل قائم على كفالة الحقوق لذوي الإعاقة ويتضمن أحكاما قوية مناهضة للتمييز؛

(ب) قانون تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٨: يقصد منه تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على خدمات التعليم وغيرها من الموارد على جميع المستويات، وتحسين النظام التعليمي التايلندي لتعزيز قدرتهم على تحسين نوعية حياتهم والعيش المستقل عن طريق التمكين؛

(ج) الخطة الوطنية الثالثة لتعزيز نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١: تشمل نهجا متكاملا ومبادئ توجيهية لجميع السلطات المعنية بشأن الممارسات المتعلقة بالعجز والتنمية؛

(د) قانون الصحة العقلية لعام ٢٠٠٨: يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص الذين يعانون من حالات تتعلق بالصحة العقلية مثل تزويدهم بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتمكينهم من المشاركة في المجتمع بكامل طاقتهم.

٣٣ - وتقدم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مشروع اللائحة الوزارية والتدابير والشروط للترويج لخدمة المعلومات وخدمات الاتصال والاتصالات السلكية واللاسلكية وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجميع أشكال الأجهزة المساعدة وخدمات وسائل الإعلام الممولة من القطاع العام أو الخاص خدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، من قبل لينظر فيه مجلس الوزراء. ويهدف مشروع اللائحة الوزارية إلى توفير سبل الحصول على المعلومات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو المنصوص عليه في قانون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٤ - وتشارك تايلند بنشاط في صياغة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ بداية تلك العملية. وقد كانت من بين أوائل البلدان التي وقّعت على الاتفاقية في تاريخ فتح باب التوقيع عليها. وقد طبقت بعض القوانين والسياسات ذات الصلة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين ما زالت تشريعات مختلفة في البلاد قيد الاستعراض. وسيتم تقديم التشريعات التي ما زالت تحتوي على عناصر من التمييز ضد ذوي الإعاقة لإدخال تعديلات عليها. كما تم تشكيل لجنة فرعية معنية بتعزيز ودعم الاتفاقية لصياغة وتقييم السياسات والبرامج الرامية إلى تنفيذ أهداف الاتفاقية، في حين عزز الوعي الاجتماعي بالاتفاقية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

المسنون

٣٥ - قانون المسنين لعام ٢٠٠٣: ينص على أن المسنين يستحقون الحماية والتعزيز والدعم في مختلف المجالات، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والخدمات الطبية والتعليم والعمل أو التدريب المهني والنشاط الاجتماعي والتيسير والمساعدة وبدلات الإقامة. وقد أنشئ صندوق المسنين بموجب القانون لدعم تنفيذه. وقد تم تخصيص موارد الصندوق لمشروعات مختلفة مثل الأنشطة المجتمعية للمسنين، وعمل المجتمع المدني فيما يتعلق بكبار السن، والدعم المالي لتوفير السكن للمسنين وتقديم المساعدة إلى المسنين الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٦ - الخطة الوطنية الثانية للمسنين (٢٠٠٢-٢٠١٢): توفر مبادئ توجيهية للوكالات التي تسعى إلى وضع وتنفيذ أنشطة دعم للمسنين. وتتكون الخطة من خمس استراتيجيات عامة هي: الإعداد لشيخوخة جيدة؛ وتعزيز رفاه المسنين؛ والحماية الاجتماعية للمسنين؛ وتنمية الإدارة الوطنية ومعارف الموظفين الوطنيين في مجال الأعمال المتعلقة بالشيخوخة؛ وإجراء البحوث عن المسنين، ورصد وتقييم تنفيذ الخطة.

٣٧ - وقد أنشئت اللجنة الوطنية للمسنين، التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية وللإشراف على السياسات والتدابير المتعلقة بالمسنين. وفي عام ٢٠٠٩، بادرت الحكومة ونفذت بنجاح خطة شاملة لبدل الإقامة الشهري، يمكن أن يستفيد منها ٣,٥ ملايين من المسنين الذين ليس لهم معاش تقاعدي، من أجل المحافظة على رفاههم.

المهاجرون

٣٨ - فيما يتعلق بالمهاجرين:

(أ) قانون حماية العمال لعام ٢٠٠٨: يضمن للمهاجرين المسجلين نفس حقوق العمال التايلنديين، التي تشمل حدا أدنى للأجور مساويا للعمال التايلنديين، وعطلات، وإجازات مرضية من العمل، وأجورا للعمل الإضافي، وسكنا نظيفا وتأمينا صحيا أساسيا، وتعليما أساسيا لأطفالهم؛

(ب) قانون عمل الأجانب لعام ٢٠٠٨: يضمن أن جميع العمال المهاجرين الذين جرى تقنين وضعهم عن طريق عمليات تسجيل في أنحاء البلد تديرها وزارة الداخلية ووزارة العمل، سوف يتلقون نفس استحقاقات الرعاية وحماية اليد العاملة التي يتلقاها العمال التايلنديون وفقا لقانون حماية العمل وقانون الضمان الاجتماعي. كما يفرض القانون عقوبات مشددة على أرباب العمل الذين يشاركون في عمليات الاتجار بالبشر والسخرة؛

(ج) قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٨: يشمل العناصر الرئيسية التالية: '١' عقوبات مشددة على جميع الأشخاص المتورطين في الاتجار بالبشر؛ '٢' جواز مطالبة الضحايا بتعويض من مرتكب الجريمة عن أي أضرار ناجمة عن الاتجار بالبشر؛ '٣' توفير المأوى والضروريات الأخرى بما في ذلك تقديم الرعاية البدنية والنفسية والاجتماعية والقانونية والتعليمية والصحية للضحايا؛ '٤' توفير الحماية لكل من الرجال والنساء والفتيان والفتيات بغض النظر عن جنسياتهم.

٣٩ - كثفت الحكومة الملكية التايلندية التعاون في مجالي العمالة ومكافحة الاتجار بالبشر من خلال اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع بلدان في منطقة نهر الميكونغ دون الإقليمية. وقد أبرمت مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة لمواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين. وجرى تكثيف الجهود للحد من الاتجار بالبشر من خلال تنفيذ القوانين ذات الصلة. وجرى رفع الوعي بين الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون وأرباب العمل بشأن حقوق العمال المهاجرين بموجب هذه القوانين.

٤٠ - وأنشئ مركز العمليات الوطني لمنع وقمع الاتجار بالبشر التابع لوزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري من أجل ضمان فعالية إنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، وضع المبدأ التوجيهي التنفيذي بشأن منع وقمع الإتجار بالبشر ومساعدة وحماية الأشخاص المتاجر بهم لأغراض العمل لتعزيز قدرة المسؤولين التنفيذيين في التعامل مع استغلال الأشخاص المتاجر بهم لأغراض العمل. وقد حصل ضحايا الاستغلال في بعض الحالات على تعويضات.

المجموعات الإثنية

٤١ - فيما يتعلق بالمجموعات الإثنية:

(أ) قانون السجل المدني لعام ٢٠٠٨: يوفر لكل طفل يولد في تايلند الحق في تسجيل الميلاد، بما في ذلك أطفال المشردين. ومن شأن هذا أيضا أن يؤدي إلى حقهم في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم وفي حصولهم على تصريح للإقامة المؤقتة في البلاد بدون وضع غير قانوني؛

(ب) قانون الجنسية لعام ٢٠٠٨: ينص على أنه عند منح الجنسية التايلندية إلى شخص ما، يجب أن يستند النظر إلى كل من مصالح الأمن القومي وحقوق الإنسان، وهذه هي المرة الأولى التي يراعى فيها في هذا الصدد البعد المتعلق بحقوق الإنسان. وبموجب هذا القانون، يمكن لمزيد من الأشخاص الذين ولدوا في تايلند من أعراق مختلفة الحصول على الجنسية. وبذلت جهود في مجال التوعية لتعزيز الوعي بشأن الحق في تسجيل المواليد والحق في المواطنة للأقليات المقيمة في المرتفعات. ومنذ سريان القانون، مر الآلاف من الأفراد بهذه العملية؛

(ج) قرار مجلس الوزراء بشأن تعليم الأشخاص غير المسجلين الصادر في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥: ينص على الحق في التعليم على جميع المستويات لجميع الأطفال في تايلند، ممن ليس لهم وضع قانوني. وتبعا لذلك، يمكن للأطفال التسجيل في المدارس العامة المعتمدة لدى وزارة التعليم. ويجري القيام بحملات توعية لرفع مستوى الوعي حول الحق في التعليم للأطفال غير المسجلين بين المسؤولين المعنيين في المناطق المستهدفة. كما تقوم وزارة التعليم في إطار مشروع تدعمه اليونيسيف في تايلند بتشغيل مدارس في عدة مناطق نائية توجد بها قبائل التلال على أساس مفهوم أنه إذا كان الأطفال لا يمكنهم أن يصلوا إلى المدارس، فيجب أن تصل المدارس إليهم؛

(د) دستور عام ٢٠٠٧: يضمن حق المجتمعات المحلية التقليدية مثل تلك الموجودة في المرتفعات في التمتع بثقافتها وتقاليدها الخاصة، وحقها في الحفاظ على مواردها

الطبيعية وبيئتها المحلية. كما تقدم لها المساعدة في مجال الزراعة والتدريب المهني والتعليم وخدمات الرعاية الصحية والبنية الأساسية وفرص العمل البديلة من خلال المشاريع الإنمائية التي ترعاها الأسرة المالكة.

٨ - العدل: مفتاح لتحقيق حقوق الإنسان للجميع

٤٢ - تشهد تايلند عملية طموحة لتحسين إقامة العدل، بما يشمل النظام القضائي، لكفالة تحسين فعاليته وشفافيته ونزاهته إزاء جميع الفئات. وسيتحقق ذلك من خلال: تحديث القوانين بحيث تعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة وحماية حقوق الأفراد؛ وضع نظم وآليات عمل كفيلة بإقامة العدل وحماية حقوق الناس وحريتهم على نطاق واسع وبشكل عادل؛ زيادة مشاركة الناس في العملية القضائية؛ تعزيز إمكانية حصول الناس على المعلومات المتعلقة بالعملية القضائية من أجل توفير الشفافية والمساءلة في استخدام سلطة الدولة؛ كفالة القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب.

٤٣ - وقد وافق مجلس الوزراء بالفعل على الخطة الرئيسية لإقامة العدل (٢٠٠٩-٢٠١٢) والخطة الاستراتيجية لتطوير الإجراءات القضائية في مقاطعات الحدود الجنوبية لتايلند (٢٠١٠-٢٠١٤). وستكفل هذه التطورات سيادة القانون والعدالة وعدم التمييز وتحقيق المصالحة الوطنية، وكذلك القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب في نظام العدالة. وسيجري التحقيق في أي حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان على نحو كامل ودون استثناء، وفقاً للقانون. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة إصلاح القوانين على النحو المطلوب بموجب دستور عام ٢٠٠٧. وتعمل اللجنة التابعة لمكتب مجلس الدولة كهيئة متعددة التخصصات لاستعراض القوانين وتقديم توصيات بشأن الإصلاحات والتعديلات القانونية، مع مراعاة آراء جميع الأشخاص المتأثرين بهذه القوانين.

٩ - الحوار بين الأديان: مفتاح لكفالة المساواة في الكرامة بين البشر

٤٤ - يضمن الدستور حق الناس في اعتناق دين ما والتقيد بالتعاليم الدينية وممارسة شكل من أشكال العبادة وفقاً لمعتقداتهم الشخصية، ويحمي هذا الحق. وعلى أساس هذه الحرية، أصبح الحوار بين الأديان عنصراً هاماً في سياسة الدولة وجرى تعزيزه على عدة جبهات. وفي تايلند، يلتقي القادة الدينيون من مختلف الأديان كل شهر لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون والتفاهم المتبادل بين الناس من مختلف الأديان. وتشجع الحكومة مثل هذه الأنشطة بهدف تدعيم أسس مجتمع متناغم وتعميق التفاهم والثقة والتسامح بين الناس المنتمين إلى خلفيات ثقافية ودينية متنوعة.

٤٥ - وتشكل مقاطعات الحدود الجنوبية لتايلند موطناً لـ ١,٥ مليون مسلم، أي ما يقارب ٢٠ في المائة من مجموع السكان المسلمين في هذا البلد. واعتمِد الحوار بين الأديان مع السكان المسلمين كعنصر هام في سياسة الدولة الرامية إلى تعزيز السلام والانسجام في المناطق الجنوبية في مجالات متنوعة. ويشجَّع الشباب المسلم في الجنوب على زيارة المجتمعات المحلية في أنحاء أخرى من البلاد لتعلم ممارسة الحكم الديمقراطي، ورؤية كيف يمكن للناس من مختلف الانتماءات والثقافات والأديان التعايش معاً بسلام. وعُقدت حلقات دراسية واجتماعات متنوعة بين القادة الدينيين المسلمين في الجنوب وسلطات الدولة لتبادل الآراء ووجهات النظر على أساس التفاهم والثقة المتبادلين.

٤٦ - واعتمِد نهج السلام والمصالحة المستند إلى توصية صاحب الجلالة الملك ''الفهم والتواصل والتطوير'' كمبدأ توجيهي للتنمية في المقاطعات الحدودية الجنوبية. كما عملت الحكومة الملكية التايلندية مع الجهات المعنية، بمن فيهم الممثلون الشرعيون للشعب، على كفالة الشفافية والمساءلة والعدالة وتعزيز النهوض بالمنطقة.

١٠ - حرية الرأي والتعبير: أداة للضوابط والموازين

٤٧ - تشمل الصكوك التشريعية الهامة لتعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير في تايلند ما يلي:

(أ) دستور عام ٢٠٠٧: الذي يضمن التمتع بحريات التعبير عن الرأي، وإلقاء الخطابات، والكتابة، والطباعة، والإعلان وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات. كما يحظِّر إغلاق الصحف أو وسائط الإعلام الأخرى أو فرض الرقابة عليها أو التدخل فيها ويحظِّر على السياسيين امتلاك وسائط إعلامية؛

(ب) قانون المطبوعات لعام ٢٠٠٧: وقد ألغى قانون المطبوعات لعام ١٩٤١ الذي كان يجيز لمسؤولي الدولة السيطرة على وسائط الإعلام المطبوعة ومنع توزيعها. كما ألغى جميع أحكام الرقابة التي كان يتضمنها القانون السابق؛

(ج) قانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٩٧: الذي يوفر للناس حق الحصول على المعلومات الرسمية ويمكِّنهم من التدقيق في عمل الحكومة. ويمثل هذا القانون قناة هامة لزيادة المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، وأداة قوية أيضاً يمكن أن تستخدَم لمكافحة الفساد ومساءلة الحكومة.

٤٨ - وتشكل تايلند مجتمعاً مفتوحاً نابضاً بالحياة على صعيد وسائط الإعلام المحلية والدولية في آن معاً، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية في جميع المجالات، الذين يعملون بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان ليس فقط في تايلند وإنما أيضاً في

المنطقة ككل. ويعكس اختيار العديد من المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية تايلند مركزاً إقليمياً لأنشطتها اعترافاً بأهمية البلد الاستراتيجية والجغرافية في المنطقة، وبالبيئة المواتية لحقوق الإنسان التي يمكن لهذا البلد أن يوفرها لعملهم. بل هو شهادة أيضاً على حيوية الديمقراطية ورسوخها في تايلند.

٤٩ - وفيما يخص مسألة الطعن في الذات الملكية، فإنه جزء من القانون الجنائي في تايلند ويمنح الحماية للنظام الملكي بالطريقة نفسها التي تحمي بها الأحكام عامة الناس من التشهير. والفرق هو أنه نظراً لكون النظام الملكي مؤسسةً محايدة تحظى بدرجة عالية من الاحترام، فهي لا تخوض باسمها في الإجراءات القانونية. وبالفعل، فإن الدستور لا يجيز للنظام الملكي التعليق أو التصرف دفاعاً عن ذاته. وفي جميع الحالات، تُحفظ القضايا لدى الشرطة ويعامَل المتهمون وفق الأصول القانونية. وعلاوة على ذلك، أقرّ البرلمان قانون الطعن في الذات الملكية، بما يعكس الإرادة الديمقراطية للشعب التايلندى. وقد توجد حالات عمد فيها أفراد إلى تفسير قانون الطعن في الذات الملكية على نحو متساهل للغاية، وإلى سوء استخدامه، مما دفع بالحكومة إلى التأكيد على ضرورة أن ينفذ القانون بحذر. كما أن عملية استعراضية قد بدأت لدراسة الجوانب التي ينبغي تحسينها وأفضل السبل المتاحة من أجل إنفاذ قانون الطعن في الذات الملكية بتزاهة.

١١ - الحق في التنمية: العنصر الأساسي للتمتع الكامل بحقوق الإنسان

٥٠ - تولي تايلند الأهمية للحق في التنمية والأمن البشري في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتمد تايلند المسار السليم للوفاء بجميع التزاماتها المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أو قبله. وحصلت أبرز التطورات في مجالات القضاء على الجوع والفقر، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأم. وانخفضت معدلات الفقر على الصعيد الوطني بانتظام نتيجةً لسياسة تشجيع العمالة والمشاريع المدرَّة للدخل.

٥١ - وتسعى تايلند إلى تحسين مستويات المعيشة عن طريق التنمية، ليس فقط على المستوى الوطني وإنما على المستوى الدولي كذلك. فمن خلال المشاركة في التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب والاضطلاع بدور قيادي في مبادرات التعاون دون الإقليمية والإقليمية، تسهم تايلند أيضا في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وخلال أزمة الغذاء العالمية في عام ٢٠٠٨، كانت تايلند بين البلدان القليلة الملتزمة بعدم التدخل في أسواق صادرات الأرز، وذلك للمساعدة في التخفيف من حدة نقص الأرز على الصعيد الدولي وكفالة الأمن الغذائي العالمي. وهذا يعكس إسهام تايلند الملموس في إعمال الحق في الغذاء.

٥٢ - وواصلت تايلند تعزيز نظامها الصحي من خلال سن قانون الأمن الصحي الوطني في عام ٢٠٠٢، الذي يضمن لجميع أفراد الشعب التايلندى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، ومنها علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه في إطار خطة التغطية الشاملة للرعاية الصحية. وقد انخفض معدل الوفيات النفاسية بسرعة في العقد الماضي بفضل زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والمعلومات المتعلقة بها في المناطق النائية.

٥٣ - وفي إطار التزام تايلند بمجموعة إضافية من الأهداف المتسمة بدرجة أكبر من الطموح، تُدعى الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية، نُفذت بنجاح في عام ٢٠٠٩ سياسة الحكومة لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال على مدى ١٥ عاماً، بدءاً من مرحلة روضة الأطفال، وصولاً إلى المدارس الثانوية والكليات المهنية، سواء في مجال التعليم الحكومي أو الخاص. وهذا يشمل رصد اعتمادات في الميزانية لدعم الزي المدرسي، والكتب المدرسية، والرسوم الدراسية، واللوازم المدرسية، والمواد التعليمية، والأنشطة الخارجة عن المنهج. وهذه المبادرة تعزز أيضا الفرص التعليمية المتكافئة والمنصفة للفئات المحرومة.

٥٤ - كما تمثل تايلند أحد المدافعين البارزين عن منظور الأمن البشري في الإطارين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، أنشأت تايلند وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري في عام ٢٠٠٢ لتعزيز العدالة والمساواة في المجتمع، وتحسين الأمن ونوعية حياة الشعب. وتركز استراتيجيات تايلند للأمن البشري أساساً على تمكين الناس والمجتمعات على المستوى الشعبي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الدولي، أن تايلند عضو في شبكة الأمن الإنساني ومنتدى أنصار تعزيز أمن البشر، وهدفهما كفالة التوازن بين التحرر من الخوف والتحرر من العوز.

١٢ - النزعة الإنسانية: إسهام تايلند العريق في المجتمع الدولي

٥٥ - تحافظ تايلند منذ زمن بعيد يرقى إلى أكثر من ٥٠ عاماً على تقليد إنساني باستضافة ملايين اللاجئين والمشردين من البلدان المجاورة. ولا يزال البلد يستضيف أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ مشرد في تسع مناطق إيواء مؤقتة على طول حدوده الغربية، وهو يعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية عديدة أخرى على توفير الحماية وتقديم الخدمات وإيجاد الحلول الدائمة لهؤلاء المشردين. وتقيدت تايلند على نحو تام بالقواعد القانونية الدولية والمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان في تطبيق التدابير وقوانين الهجرة المتعلقة بالوافدين بطريقة غير قانونية إلى المملكة. وتولي المراعاة الواجبة لكرامتهم الإنسانية ولتحقيق التوازن بين حماية حقوق الأفراد والمحافظة على الأمن الوطني.

٥٦ - وقدمت تايلند الدعم الإنساني إلى جهود الإغاثة الدولية وإعادة التعمير على أثر الكوارث الطبيعية وحالات الأزمات. وكانت تايلند أول بلد استجاب لاحتياجات ضحايا إعصار نرجس في ميانمار، ومن البلدان التي قدمت إسهامات مالية لتلبية الاحتياجات الطارئة عقب الأزمات في قطاع غزة. وأرسلت تايلند الجنود والموظفين المدنيين للانضمام إلى عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام والعمليات الإنسانية في العديد من المناطق المختلفة، بما في ذلك تيمور - ليشتي، وأتشيه، ونيبال، والعراق، وإيران، والسودان، ودارفور. وقدم الأفراد، من رجال ونساء تايلند المشاركين في هذه عمليات الدعم على نحو استباقي إلى أنشطة الأمم المتحدة لإعادة إحلال السلام، وتقديم المساعدة الإنمائية والتقنية، وذلك لتعزيز السلام الدائم والاستقرار في تلك البلدان.

١٣ - المساهمات الإقليمية والدولية: دور تايلند النشط في النهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أطر حقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا

٥٧ - تلتزم تايلند، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بإنشاء هيئة لحقوق الإنسان تابعة للرابطة. وأدى هذا الالتزام إلى تشكيل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان، باعتبارها أول آلية إقليمية ترى النور في مجال حقوق الإنسان في آسيا. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة الحكومية الدولية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتفق مع المعايير الدولية، والحفاظ على حق الناس في منطقة الرابطة في العيش في سلام، والتقيد بمبادئ الديمقراطية. وستكون اللجنة الحكومية الدولية مهيأة بفضل اختصاصاتها التي اعتمدها وزراء خارجية الرابطة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ والاجتماع الأول الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في تايلند، لتحديد الطريق قدماً كي تبدأ الرابطة مرحلة جديدة من شأنها النهوض بقضية حقوق الإنسان في المنطقة وتمهيد الدرب أمام مجتمع قائم حقاً على القانون في منطقة الرابطة يكون محوره الناس.

٥٨ - وتايلند ملتزمة أيضاً بالسعي مع بلدان الرابطة إلى إنشاء لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، وتنمية آليات الرابطة لتنفيذ الصكوك في مجالات الاتجار بالأشخاص والعمال المهاجرين.

(ب) تعاون تايلند مع الآليات والمنتديات الدولية لحقوق الإنسان

٥٩ - تؤدي تايلند دوراً نشطاً في المنتديات الدولية لحقوق الإنسان. وقد خدم المكلفون بولايات في تايلند في العديد من الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، بما في ذلك لجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة،

والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومما لا شك فيه أن هؤلاء المكلفين بولايات قدموا إسهامات قيِّمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتعاونت تايلند تعاوناً جيداً مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتمكن المكلفون بولايات في الأمم المتحدة من التعامل مع السلطات التايلندية المختصة ومجموعة واسعة من الجهات المعنية في إطار زياراتهم إلى تايلند.

٦٠ - وتستضيف تايلند بسخاء حوالي ٣٢ مكتباً من مكاتب الأمم المتحدة، وتتعاون بشكل وثيق مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب شرق آسيا. وقد دعم البلد دوماً، وبشكل كامل، الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في تايلند وفي منطقة جنوب شرق آسيا.

٦١ - ويُعَد الممثلون عن المجتمع المدني والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، من الزوار المنتظمين لتايلند، علماً أن العديد من هذه المنظمات اختارت تايلند مقراً إقليمياً لها. كما تستضيف تايلند الوفد الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية، وتربطها علاقة تعاون جيدة مع اللجنة فيما يخص مسائل القانون الإنساني الدولي والمسائل الإنسانية.

٦٢ - وفي الأعوام الأخيرة، استضافت تايلند العديد من الاجتماعات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان والأمن البشري، كحلقة العمل السنوية للتعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠١؛ وحلقة العمل ما بين الدورات بشأن وضع خطط عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٤؛ والاجتماع الوزاري لشبكة الأمن البشري في عام ٢٠٠٤؛ وحلقة عمل عملية هلسنكي المعنية بمكافحة الإتجار بالبشر في عام ٢٠٠٧؛ وحلقة العمل الإقليمية المعنية بردود العدالة الجنائية على الإتجار بالأشخاص: ''إنهاء إفلات المتاجرين بالأشخاص من العقاب وكفالة العدالة للضحايا'' في عام ٢٠٠٧؛ واجتماع آسيا والمحيط الهادئ المعني بالعنف المسلح والتنمية في عام ٢٠٠٨؛ واجتماع الفريق الحكومي الدولي لاستعراض وتحديث الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠٠٨؛ ومؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للتأهيل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٩؛ والمشاورة الإقليمية الآسيوية بشأن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: التنظيم والرصد في عام ٢٠٠٩.

(ج) مجلس حقوق الإنسان

٦٣ - على الرغم من أن تايلند ليست عضواً بعد في مجلس حقوق الإنسان، فقد دعم هذا البلد أعمال المجلس منذ إنشائه. وتعكس بيانات ومداخلات تايلند منذ الدورة الأولى حتى الدورة الثانية عشرة للمجلس التزامها بأعماله وتعاونها الكامل من أجل تعزيز عملية بنائه المؤسسي. وقد لعبت تايلند دوراً نشطاً في الحوارات التفاعلية التي أجريت مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات. إذ أن تايلند عاقدة العزم على أن تكون قادرة على تقديم إسهامات أكبر في أعمال مجلس حقوق الإنسان من أجل تنفيذ ولايته ومهامه على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٠/٥١ بشأن إنشائه.

٦٤ - وتايلند ملتزمة بمواصلة العمل على نحو وثيق وبنَّاء مع البلدان الأخرى، سواء من البلدان الأعضاء أو غير الأعضاء، لجعل مجلس حقوق الإنسان مؤسسة فعالة لحقوق الإنسان، قائمة على أساس مبادئ النزاهة والشفافية والحوار الدولي البنَّاء والتعاون. كما تؤيد تايلند أداء الاستعراض الدوري الشامل، الذي تخضع جميع البلدان بموجبه الاستعراض دون استثناء. وتأمل تايلند في أن تؤدي هذه الآلية دوراً ليس فقط في تقييم سياسات حقوق الإنسان في البلد الخاضع للاستعراض، وإنما العمل أيضا على تسهيل إدخال التحسينات، على السياسات، والآليات القانونية لحقوق الإنسان وتنفيذها في المجالات التي لا تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستخضع تايلند للاستعراض في عام ٢٠١١ وهي على استعداد للمشاركة في عملية المراجعة هذه بروح منفتحة وبناءة.

لماذا تايلند؟

٦٥ - تسعى تايلند إلى الحصول على الفرصة لأن تكون عضواً للمرة الأولى في مجلس حقوق الإنسان، على أساس مبدأ الشمول الحقيقي للمجلس، وإسهاماتها المنتظمة في قضية حقوق الإنسان على جميع المستويات. فعلى الصعيد الوطني، تعترف تايلند بمشكلاتها وتتسلح بعزم قوي لمعالجتها. وعلى الصعيد الإقليمي، لعبت تايلند دوراً نشطاً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مما أفضى إلى إنشاء أول هيئة إقليمية لحقوق الإنسان في آسيا. وعلى الصعيد الدولي، تشكل تايلند قوة بناءة وراء تشجيع الاعتدال وتعزيز روح التعاون. ويعمل هذا البلد مع جميع الأطراف في إطار من الشراكة وعلى أساس اهتمام جميع المواطنين في جميع أنحاء العالم بالحصول على الحماية من جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤمن تايلند إيماناً راسخاً بأنها، من خلال إسهاماتها وجهودها وعزمها على النحو المبيَّن في التزاماتها وتعهداتها الملموسة للنهوض بحقوق الإنسان، قادرة على أن تكون عضواً بارزاً وشريكاً فعالاً في مجلس حقوق الإنسان.